

التضامن في مجال الأمان التعاون يعزز الأمن النووي على الصعيد العالمي

بقلم جوان ليو

الهدف الرئيسي للوكالة آنذاك في جمع المعلومات من اليابان ونشرها على بقية المجتمع [الدولي] بحيث تكون كل الدول الأعضاء على بيّنة بحقيقة ما يحدث. وفي نفس الوقت، عملت الوكالة على تيسير المساعدات الدولية لليابان.

كما قام المجتمع الدولي بتفعيل آليات للتنسيق، مثل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتصدي للطوارئ الإشعاعية والنوية. وأنشئت هذه اللجنة في أعقاب حادثة محطة تشرنوبيل للقوى النووية في عام ١٩٨٦ بغية وضع الخطة المشتركة للمنظمات الدولية من أجل التصدي للطوارئ الإشعاعية، وتعهّد هذه الخطة والمشاركة في رعايتها. وتوفر الخطة المشتركة الأساس لاستجابة دولية منسقة ومنسجمة من طائفة من المنظمات، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامح الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

وقالت باتانديجيفا-متكالف: "أثناء حادثة فوكوشيما داييتشي النووية، شاركت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري في أعمال التنسيق في مجال الاتصال الخاصة باللجنة المشتركة بين الوكالات من أجل تحديد أي تباينات أو التباسات أو عدم اتساق في المصطلحات. وأصبحت المعلومات والقياسات الجديدة متاحة في الأعوام الماضية، وتعتزم لجنة آثار الإشعاع الذري أن تصدر هذا العام تقييمها المحدث عن العواقب المترتبة عن حادثة فوكوشيما داييتشي."

كيف نتعلم من فوكوشيما

التحسين المستمر هو مبدأ رئيسي في الأمان النووي. وبعد مرور خمسة أشهر تقريباً على الحادثة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وافقت الدول الأعضاء على خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي لتعزيز إطار الأمان النووي العالمي في ١٢ مجالاً، بما في ذلك تقييم أمان المفاعلات النووية، واستعراضات النظراء التي تضطلع بها الوكالة، والإطار القانوني الدولي، والاتصال بالجمهور في حالات الطوارئ النووية. وقال لينتيخو: "إن خطة العمل كانت واحدة من الأدوات الرئيسية التي وضعناها لتيسير جمع الدروس ونشرها وتعزيز الأمان النووي." وأضاف لينتيخو قائلاً: "لقد

تقع الحوادث النووية أو الإشعاعية، عندما التي يمكن أن تهدد الأمان وسبل العيش، يهرع المجتمع النووي للاستجابة، ويعمل، على الأمد الأبعد، لضمان تنفيذ الدروس المستفادة لتعزيز وتقوية الأمان، ومنع وقوع الحوادث في المستقبل. والواقع أن الاستجابة المبدئية واللاحقة لحادثة فوكوشيما داييتشي النووية في عام ٢٠١١ — من المستويين المحلي والوطني إلى المستويين الإقليمي والعالمي — قد أكدت على جوهر هذه الاستجابة المتعددة الأوجه والتعاون من المجتمع النووي.

وقالت بورسلاف باتانديجيفا-متكالف، أمينة لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري: "يشكل التعاون الدولي في مجال الأمان النووي ضرورة أساسية لتوفير الحماية الكافية للعمال، وللناس والبيئة، الآن وفي المستقبل." وتعتبر هذه اللجنة، التي تقدم تقييمات وتحليلات علمية مستقلة لأثر الإشعاع المؤين، واحدة من بين الشركاء الكثر الذين تتعاون معهم الوكالة بانتظام في ميدان الأمان، وكذلك في وضع معايير الأمان الدولية.

الاستجابة لفوكوشيما

يعتبر الأمان، في برامج القوى النووية، ابتداءً من تحديد المواقع والتصميم إلى التكليف والتشغيل والتأهب والتصدي لحالات الطوارئ، ممارسةً ديناميّة تشكّلها معايير تُنفذ في الغالب على الصعيد الوطني. ويشكل التنسيق على الصعيد الدولي أمراً أساسياً فيها أيضاً.

ويقول خوان كارلوس لينتيخو، نائب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورئيس إدارة الأمان والأمن النوويين "إن الأمان النووي مسؤولية وطنية، وتحمل البلدان هذه المسؤولية من خلال مؤسساتها وهيئاتها الرقابية ومشغلي التقنيات والتطبيقات النووية. وللتعاون الدولي دوره في جمع الممارسات الجيدة ونشرها، الأمر الذي يسمح لكل البلدان بأن تطلع على أفضل الممارسات في مجال الأمان النووي."

ومباشرة بعد الزلزال والتسونامي اللذين أدّيا إلى حادثة فوكوشيما داييتشي، أصبح دور الوكالة أكثر أهمية في الوقت الحقيقي. وأضاف لينتيخو: "تمثّل

"باستمرارنا في تنسيق مستويات عالية من الأمان على الصعيد الوطني، نسهم في تحقيق الأمان العالمي. والواقع أن أي حادث يقع في منشأة نووية في بلد ما سيؤثر على بقية المجتمع العالمي."

— خوان كارلوس لينتيخو،
نائب المدير العام، رئيس إدارة الأمان
والأمن النوويين، الوكالة

في الأمان العالمي، وستستمر الوكالة في الاضطلاع بدورها في تيسير هذه التفاعلات.

ومن المعايير المكتوبة إلى المعايير الثقافية الراسخة، يشكل الأمان النووي جانباً دائماً للتغير ودائم الحضور من جوانب التكنولوجيا والتطبيقات النووية. وقال غونزاليز: "لا يجوز مطلقاً التهوان في الأمان النووي واعتباره أمراً مفروغاً منه. ومن واجب مجتمع الأمان أن يتعلم من دروس حوادث الماضي وأن يجد الحلول للتحديات التي حُدّت. وختّم بقوله: "لقد أحرز بعض التقدم، ولكن ما زال هناك عمل يتعين القيام به."

دعت البلدان إلى تعزيز بنيتها الأساسية الرقابية، مع إعادة النظر في معايير الأمان الدولية لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع ما تعلمناه من حادثة فوكوشيما داييتشي.

وقال أبيل غي غونزاليز، كبير المستشارين في هيئة الرقابة النووية الأرجنتينية، وممثل لجنة آثار الإشعاع: "من بين التحديات التي تواجه تنفيذ مبدأ الأمان في الممارسة العملية تحويل العلم والنماذج إلى معايير حكومية دولية تحترمها جميع الدول. وتحت رعاية الوكالة، أرسيت مجموعة قوية من معايير الأمان الدولية والحكومية الدولية لتشكّل نظاماً معيارياً عالمياً فريداً من أجل الأمان."

واضطلعت الوكالة بدور رائد في تعزيز الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، من خلال وضع المعايير والخدمات في مجال الأمان العالمي ومراجعتها بصورة مستمرة لفائدة الدول الأعضاء، مثل بناء القدرات والبعثات الاستعراضية.

وفي عام ٢٠١٥، نشرت الوكالة، بمساعدة أكثر من ١٨٠ خبيراً من ٤٢ دولة ومنظمة شريكة، تقرير المدير العام عن حادثة فوكوشيما داييتشي. وقال لينتيخو: "اضطلعت اليابان بدور أساسي في توفير المعلومات والبيانات، وجاء التقرير ثمرّة تعاون مكثف مع دولنا الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى." ويستند التقرير إلى تقييم الحقائق التي تتناول الحادثة — أسبابها وعواقبها على حد سواء — ويجمع الدروس الرئيسية المستفادة لتحسين الأمان النووي. (لقراءة المزيد عن خطة العمل والتقرير، انظر الصفحة ٣٢).

العمل الحالي

قال لينتيخو: "مع استمرارنا في تنسيق مستويات عالية من الأمان على الصعيد الوطني، نسهم في تحقيق الأمان العالمي. والحادثة الذي يقع في منشأة نووية في بلد ما سيؤثر على بقية المجتمع العالمي. ويتعين على البلدان أن تتحلّى بروح الاستباق، وأن تكون ملتزمة بالمساهمة

خوان كارلوس لينتيخو (في الأسفل) وأعضاء آخرون في فريق تقصي الحقائق التابع للوكالة في اليابان ينزلون من السلم في منطقة مضخة سحب مياه البحر في محطة توكاي داييني للقوى النووية في مايو/أيار ٢٠١١.

(الصورة من: جي. ويب/الوكالة الدولية للطاقة الذرية)